اصبح، ايضاً، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورمز الشعب الفلسطيني وقائده المتميز. وهنا التباين بين دوره والدور الذي لعبه الشقيري الذي كان زعيم الشعب الفلسطيني باعتباره رئيساً لكل من المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية.

وتدير اللجنة التنفيذية شؤون م.ت.ف. كافة وفقاً للخطط العامة والقرارات التي يضعها ويتبناها المجلس الوطني الفلسطيني، مثل مجلس الوزراء في اية دولة اخرى.

وبما ان اللجنة التنفيذية تنتخب من قبل المجلس الوطني الفلسطيني وتعتبر مسؤولة تجاهه على الصعيدين، الفردي والجماعي، فهي تقدم استقالتها في كل دورة جديدة عادية للمجلس الوطني، اي كل ثلاث سنوات. ويستطيع المجلس اعادة انتخابها او تغييرها كلياً او تعديلها. وبعبارة اخرى، ما دامت تتمتع بثقة المجلس الوطني، تبقى في السلطة. وبشكل عام، يتبع توزيع السلطة داخل اللجنة التنفيذية تركيب السلطة داخل المجلس الوطني الفلسطيني ذاته، ويعكسه.

يشكل ثلثا اعضاء اللجنة التنفيذية النصاب القانوني. وفي اثناء جلسة المجلس الوطني الاخيرة، ولأن هناك اربعة مقاعد شاغرة (كما ذكر آنفاً)، تقرر ان يكون النصاب على اساس ١١ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً. وتتخذ القرارات باغلبية مطلقة من الاعضاء الحاضرين.

ويجدر الذكر، هنا، ان صلاحيات اللجنة التنفيذية لم تعرقل بتاتاً، الا مرة واحدة عندما الغاها رئيسها الاول، الشقيري، الغاء تاماً. فبتاريخ ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، استبدل الشقيري اللجنة التنفيذية بمجلس ثوري «ليتولى مسؤولية اعداد الشعب لحرب تحرير». وامتنع حتى عن ذكر اسماء اعضاء المجلس ونشاطاتهم، لأن بعضهم كان مقيماً في الاردن[١٥].

ولكن التطورات السريعة في منطقة الشرق الاوسط وحرب اسرائيل العدوانية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الغت هذه الاجراءات التي اتخذها الشقيري، الذي استقال، ايضاً، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ نتيجة لضغوط شديدة مارسها الشعب الفلسطيني بقيادة «فتح»، أقوى التنظيمات واكبرها. وباستثناء هذه الفترة، عملت اللجنة التنفيذية دون انقطاع.

ان التقدير العالي الذي يكنه الشعب الفلسطيني لممارسة الديمقراطية والاستشارات والمداولات والمناقشات الهادفة الى التوصل للاجماع في اتخاذ القرار، قد ادى الى انشاء هيئتين أخريين خارج اطار النظام الاساسي لمنظمة التحرير. ولم يكن انشاؤهما سوى وسيلة اضافية للتوصل الى اتخاذ قرارات ذات طابع سياسي هام تتطلب اجماع كل التنظيمات والممثلين عن الشخصيات المستقلة. وكان تشكيلهما، ولا يزال، نتيجة للوضع الفلسطيني والظروف الفلسطينية الخاصة. وهاتان الهيئتان المستحدثتان هما:

١ ـ اجتماعات الامناء العامين: ففي السبعينات، عندما اصبح لبنان القاعدة الرئيسة للثورة الفلسطينية، ارتأت قيادة م.ت.ف. ولجنتها التنفيذية ان من مصلحة الشعب الفلسطيني ان تشمل اجتماعاتها الامناء العامين للتنظيمات، من اجل تسهيل التوصل الى قرارات بالاجماع. وكانت لهذا اهمية خاصة، لان بعض الامناء العامين لم يتولوا الحقائب المخصصة لتنظيماتهم في اللجنة التنفيذية، واختاروا، بدلاً من ذلك، تخويل نوابهم مسؤولية القيام بهذه المهام. وفي محاولة لاشراك هؤلاء الامناء العامين على نحو مباشر ورسمي في عملية اتخاذ القرار، اعطيت صفة رسمية لاجتماع الامناء العامين هذا، وعقد على فترات منتظمة للبحث في مسائل معينة. وشملت هذه الاجتماعات، الى جانب الامناء العامين، اعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

٢ ـ اجتماع القيادة الفلسطينية: بعد خروج م.ت.ف. من بيروت، انتهى تقليد «اجتماعات الامناء العامين» بالشكل الذي كان تطور في وقت سابق في بيروت. وحلت محله ما تسمى، منذ ذلك